

مؤتمر

داود رمال
aborami20@hotmail.comمؤتمر التوعية من المخاطر الإسرائيلية عبر الفضاء السيبراني
اللواء إبراهيم: السيادة الوطنية بلا حصانة الأمن الرقمي منقوصة

أكد المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم ان "السيادة الوطنية من دون حصانة الامن الرقمي منقوصة"، معتبرا "اننا معنيون، لا بل ملزمون، حماية مؤسساتنا وقطاعاتنا وخصوصياتنا التي تنتشر في فضاء الانترنت، في ضوء الهجمات والخروقات الاسرائيلية السيبرانية المنظمة التي تشن على لبنان كله ومن دون تمييز"

ثم القى اللواء ابراهيم كلمة (نصها في افتتاحية العدد).

الجلسة الاولى للمؤتمر ناقشت "طبيعة الفضاء السيبراني والتقنيات والتطبيقات المستخدمة ومخاطرها واساليب الوقاية منها"، وتحدث فيها رئيسة القسم الحقوقي في مركز المعلوماتية في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية الدكتورة جنان الخوري، ورئيس قسم الامن السيبراني في جامعة AUST الدكتور ايلي نصر، وادارها الاعلامي ماجد ابو هدير.

قدمت الدكتورة الخوري ورقة عمل عرضت فيها الاشكاليات المتعددة الوجه، التشريعية، والتنفيذية، التي افرزها الفضاء السيبراني، وتطبيق الخدمات التكنولوجية الحديثة، ابرزها معايير امن المعلومات، وتحديات الامن العابر للحدود، والحرب السيبرانية ووسائلها، (او حرب السايبر الخفية والناعمة)، والجيش السيبراني، والمراقبة الالكترونية، والتجسس السيبراني، والقرصنة الالكترونية، ومدى تهديد مواقع التواصل الاجتماعي للامن الوطني، ومدى ضبط الامن السيبراني، ومدى جهوزية الدفاع السيبراني... و"بشكل عام مدى ارساء بنية تحتية رقمية للاندماج في البيئة الرقمية العالمية، ومدى بناء قدرات متخصصة وتوعية الرأي العام".

واكدت ان الموضوع الاهم هو الذي يتعلق بـ"السيادة الوطنية على قواعد البيانات، بحيث تبرز تحديات امنية وتعاقدية، لاسيما عمليات التنصت، والتجسس، واستراق السمع، وفئة عقود الازعاج، ومركز حفظ البيانات، والقانون الذي تخضع له، لا بل تشتت المسؤولية الدولية اضافة الى مستجدات التكنولوجيا الاكثر حداثة لاسيما العملات الرقمية (Bitcoin) وانترنت الاشياء



مشاركون في المؤتمر.

والتعرف اليها والرد عليها، واكتساب القدرة على مواجهتها، وتحصين الفضاء السيبراني اللبناني، لاسيما المعلومات والخدمات والبنية التحتية التابعة لجميع القطاعات الحيوية، ومكافحة الهجمات والتهديدات السيبرانية". ودعا الى "حماية البنية التحتية للمعلومات والفضاء السيبراني، من خلال عمل مشترك يتناول تبادل الخبرات والفوائد بين المعنيين في القطاع الاكاديمي، والتقني، والقانوني، والاعلامي". وشدد على "اهمية الترويج لثقافة وطنية للامن السيبراني"، مشيرا الى "ضرورة بناء القدرات البشرية وتخصصها، وادخال تحسينات على الجوانب الامنية، ومسائل اخرى تتناول الخصوصية، والرسائل والبرمجيات الضارة، وتنفيذ برامج ومبادرات التوعية من المخاطر السيبرانية، والحلول الناجعة".

احتضنت المديرية العامة للامن العام في مبناها مؤتمرا بعنوان "توعية المواطنين من المخاطر الاسرائيلية عبر الفضاء السيبراني، ودورها في تجنيدهم لصالح اعداء الوطن" برعاية المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، وفي حضور قضاة واساتذة جامعيين وخبراء متخصصين ومندوبين عن الاجهزة الامنية واعلاميين.

النشيد الوطني ونشيد الامن العام. ثم القى منسق المؤتمر العميد نبيل حنون كلمة استهلها بأن الفضاء السيبراني "قد يكون له العديد من الحسنات، لكنه افرز العديد من المخاطر والتحديات التي طاولت القطاع الامني بشكل خاص، وسائر مرافق الدولة بشكل عام". وركز على "اهمية الوعي للخطر المحقق بالفضاء اللبناني من الاختراقات الاسرائيلية التي حصلت، او المحتمل حصولها،

تناول ممثل قيادة الجيش العميد الركن انطوان قهوجي موضوع المواجهة السيبرانية مع العدو الاسرائيلي "انطلاقا من عناوين رئيسية ثلاثة: حجم العدو الاسرائيلي في الفضاء السيبراني، وضع لبنان السيبراني، الخطر الذي يشكله العدو في قطاع الامن السيبراني". في العنوان الاول، رأى ان العدو الاسرائيلي (Internet OF Things)، والممارسات الفضلى في القوانين المقارنة". وتحدث رئيس قسم الامن السيبراني في جامعة AUST الدكتور ايلي نصر عن الطرق العملية للهجمات الالكترونية "التي من شأنها ان تضر بسمعة الافراد والمؤسسات، ان على الصعيد المالي او المعنوي". واستفاض في شرح احدث



اللواء عباس ابراهيم متكلما.

"قد تنبه باكرا الى خطورة واهمية المواجهة في الفضاء السيبراني، حيث باشر منذ زمن تطوير قدراته السيبرانية الهجومية والدفاعية، وفرض لنفسه موقعا متقدما في عالم تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات بشكل عام، وفي مجال الامن السيبراني بشكل خاص بحيث اصبح ضمن اهم خمس دول عالميا في هذا المجال". اما في العنوان الثاني، فرأى ان لبنان يعاني "تاخرا كبيرا في هذا المجال، ووفق تقرير مؤشر الامن السيبراني العالمي الذي اعده الاتحاد الدولي للاتصالات، يأتي لبنان في المرتبة 118 على المستوى العالمي، والمرتبة 15 عربيا، في حين ان سلطنة عمان حلت في المرتبة الرابعة عالميا، والاولى عربيا". وعدد اهم اسباب التأخر، ومنها: "عدم وجود جهد مؤسسي واستراتيجي موحدة للتهوض بهذا القطاع، ضعف التعاون الداخلي بين القطاعات المعنية، التأخر في

الطرق التي يستخدمها القرصنة للولوج الى الانظمة المعلوماتية. وقدم موجزا عن احصاءات الهجمات الالكترونية بحسب الفئة، وعدد انواع الهجمات الاكثر شيوعا وفتكا على الصعيد الشخصي والمؤسسي، ولخصها في الآتي:

- هجمات فيروس دفع الفدية (Ransomware).
- هجمات البريد الالكتروني عبر اعادة توجيه الـ URL redirection).
- هجمات من خلال الدعايات الالكترونية الخبيثة (Malvertising).
- الهجمات من خلال الذاكرة المنقولة (USB Flash Drivers).

وتناولت الجلسة الثانية "اساليب العدو الاسرائيلي في تجنيد الاشخاص"، وتحدث فيها مندوبون عن الاجهزة الامنية وادارها الاعلامي ابراهيم عوض.

اصدار القوانين، انشاء الهيئات والمؤسسات الضرورية التي تعنى بالفضاء السيبراني مثل الهيئة الوطنية للامن السيبراني، الافتقار الى البيئة الضرورية لتحفيز الابداع في المجال السيبراني، غياب حملات التوعية عن المخاطر السيبرانية". واعترف بان وضع الامن السيبراني في لبنان "شهد اخيرا جهودا جادة على المستوى الرسمي، ومن بعض الجامعات والمؤسسات"، ورأى من ضمن اهم الخطوات التي تنفذ حاليا: "انتهاء لجنة تكنولوجيا المعلومات في المجلس النيابي من دراسة قانون المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، واحالته الى الهيئة العامة لقراره، والعمل على انشاء هيئة وطنية لوضع استراتيجية وطنية للامن السيبراني، وتطوير قدرات الاجهزة الامنية، ووضع استراتيجيات داخلية للدفاع السيبراني".

اما في العنوان الثالث، فقال ان لبنان "موجود على خط مواجهة مباشرة مع العدو الاسرائيلي الذي يتقن استخدام الفضاء السيبراني، وقد اصبح لاعبا رئيسيا على الخارطة العالمية للتقنيات الحديثة في المعلوماتية والاتصالات والامن السيبراني". وأشار الى ان السنوات الماضية "اثبتت استخدام هذا العدو للفضاء السيبراني ضد لبنان من طريق استخدام شبكة الانترنت لتجنيد العملاء والتواصل معهم، واستهداف البنى التحتية للاتصالات في لبنان، وزرع عدد كبير من منظومات التجسس على امتداد الاراضي اللبنانية".

وتناول العقيد في امن الدولة المهندس سمير البستاني موضوع التوعية من المخاطر الاسرائيلية عبر الفضاء السيبراني، فركز بداية على "الاشخاص المستهدفين للتجنيد من العدو كالصحافيين والاعلاميين، والعاملين في السفارات والبعثات الدبلوماسية، والعسكريين، ومكاتب الطيران والمكاتب السياحية، بالاضافة الى الفنانين والرياضيين، وخاصة الذين يقومون بزيارات الى الخارج، واختلاطهم باشخاص من جنسيات مختلفة". وشدد على "ضرورة توعية المواطنين، وخاصة الذين يشاركون في مؤتمرات او اجتماعات قد تضم مشاركين اسرائيليين والحذر ◀

الرابطة تمكن مع آخرين من الاعضاء افشال هذا المخطط".

ودعت الى "اعتماد شرعة سلوك مهني لمواجهة المخاطر الاسرائيلية على لبنان، وتقوم على مبادئ منها عدم نشر اي خبر تريد اسرائيل الترويج له، وعدم تفضيل السبق الصحفي على الحس الوطني، وتقييد الاعلامي برقابة ذاتية على كل ما يقوله او ينشره، وعدم اتاحة المجال امام نشر الشائعات المغرضة، وتنشيط الاعلام الخارجي لبراز صورة لبنان السلمية - السياحية، ودحض الافتراءات الاسرائيلية التي تروج صفة الارهاب للبنان".

تناول القاضي الدكتور وسيم شفيق الحجار موضوع "التوعية من المخاطر الاسرائيلية"، وقدم اقتراحات مفيدة مشددا على توعية المواطن حول المخاطر في الفضاء السيبراني، ولاسيما تلك الناجمة عن العدو الاسرائيلي، وانشطته، وتلك المتعلقة بالتجنيد، وتجميع المعلومات، ونشر الاخبار. ودعا الى "تدريب الاجهزة الامنية على الوسائل المبتكرة للعدو عبر الفضاء السيبراني، لاسيما من النواحي الفنية والقانونية، وتوفير التجهيزات والموارد اللازمة لعملها".

وحض على "الاسراع في اقرار مشروع قانون المعاملات الالكترونية، والبيانات ذات الطابع الشخصي، والذي يتضمن بابا خاصا حول الجرائم المعلوماتية، واجراء مراجعة شاملة مفصلة للمواد القانونية الواردة في قانون العقوبات، وقانون القضاء العسكري، لبيان مدى كفايتها لحماية المواطن".

ودعا الى "الاعلان المستمر عبر المواقع الالكترونية الرسمية للدولة اللبنانية عن الاعمال التي ينفذها العدو عبر الفضاء السيبراني لتحذير المواطنين منها، ودراسة أنشطة العدو في الفضاء السيبراني، والاعمال الجرمية المنفذة في وجه لبنان، وتوجيه الاشخاص نحو عدم الافراط في مشاركة الغير في معلوماتهم، لاسيما الحساسية منها، عبر الفضاء السيبراني، ولفت انتباههم الى الاتصالات ورسائل البريد الالكتروني الواردة من الغرباء، وتوجيههم نحو حماية حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي عبر اعتماد كلمات سر للدخول تكون قوية".



الجلسة الاولى.



الجلسة الثالثة.

العالم العربي عموما ولبنان خصوصا، وهو يشوه الحقائق ويخلط الأوراق، الى حد لا يعود المتلقي قادرا على التمييز بين القاتل والضحية".

وتحدثت عن محاولة الوكالة الاسرائيلية للانباء الدخول الى رابطة وكالات انباء البحر الابيض المتوسط، من خلال مسعى عبر دول اورومتوسطية "لكن لبنان العضو في هذه

عاجت سليمان "دور الاعلام في التوعية من المخاطر الاسرائيلية"، ورأت ان هذه المخاطر كثيرة وبرزها المخاطر الاقتصادية والامنية والعسكرية والاجتماعية والصحية والسياسية والاعلامية والدعائية. واسهبت في شرح هذه المخاطر، لتقول ان "لاسرائيل اطمعا في لبنان لاسيما في المياه والغاز". وأكدت ان الاعلام الاسرائيلي يقوم بدور متقن في تشويه صورة

لدى المواطنين بوجوب التأكد، قبل ملء اي استمارة عبر الانترنت، من حقيقة الجهة الطالبة، وابلاغ الاجهزة الامنية المختصة عند الاشتباه باي جهة خارجية يتم التواصل معها، بغض النظر عن مدى تطور العلاقة مع هذه الجهة، والتنبيه من التطبيقات المشبوهة عبر الهواتف الذكية، والتنسيق، وتبادل المعلومات حول التطورات المتعلقة بهذا الموضوع بين الاجهزة الامنية، واصحاب الخبرات من تقنيين واكاديميين".

وتناول ممثل المديرية العامة للامن العام النقيب جهاد فحص موضوع "اساليب العدو الاسرائيلي في التجنيد الافتراضي"، معتبرا ان الانترنت "ساحة تجنيد اضافية مهمة"، متوقفا عند وحدات التجنيد الاسرائيلية عبر العالم الافتراضي، مركزا على:

1 - حستوف، او وحدة الاستخبارات المختصة باستخلاص المعلومات من المصادر المفتوحة.
2 - وحدة 8200 المسؤولة عن التجسس الالكتروني وقيادة الحرب الالكترونية".
وقال ان "الوحدتين تشكلان عصب العمل الاستخباراتي الاسرائيلي في العالم الافتراضي".
واشار الى انواع التجنيد في الفضاء الافتراضي، وانه "ينقسم الى ثلاثة اقسام: التجنيد المباشر، التجنيد غير المباشر (المنحى السلبي والايجابي)، التجنيد الشبكي البسيط والمعقد".

وبعدما عدّد نماذج عن المحاولات التي قام بها العدو الاسرائيلي، خلص الى "التأكيد على ضرورة كشف الحسابات المشبوهة والوهمية المرتبطة مع الجهات الاسرائيلية لمتابعتها امنيا، وحظر المواقع والمدونات والتطبيقات الاسرائيلية على شبكة الانترنت اللبنانية، وتحصين الساحة الافتراضية اللبنانية بحملات دعائية لمكافحة التطبيع الاسرائيلي وباشكاله كلها، وعقد مؤتمرات توعوية لاعلام الجمهور حول المخاطر والعواقب القضائية جراء هذا العمل".

وتطرق الجلسة الثالثة الى "تحصين المواطن بالمعرفة والقانون ودور الاعلام في التوعية"، وتحدث فيها القاضي وسيم شفيق الحجار المشرف على مركز المعلوماتية في وزارة العدل، ومديرة الوكالة الوطنية للاعلام لور سليمان، وادارها الاعلامي جورج علم.



والعميد نبيل حنون.

من التواصل معهم، وعدم التواصل عبر حسان السلاك عن "اعتماد استخبارات العدو وسائل التواصل الاجتماعي مع الاسرائيليين، او الاسرائيلي على الشبكة العنكبوتية، وعلى قبولهم كاصدقاء عبر هذه الوسائل".
وتحدث ممثل قوى الامن الداخلي الرائد واعطى امثلة ومماذج، ودعا الى "نشر التوعية

التوصيات

مع انتهاء اعمال المؤتمر، عقدت جلسة ختامية صدرت عنها التوصيات التالية:

- 1 - انشاء هيئة وطنية للامن السيبراني تضم ممثلين عن المؤسسات المعنية في الدولة لوضع استراتيجية دفاعية للامن السيبراني، ومتابعة تنفيذها.
- 2 - اجراء مراجعة شاملة للقوانين المختصة المرعية الاجراء لبيان مدى كفايتها لحماية المواطن والوطن من الاعتداءات السيبرانية الضاربة للامن الوطني، واستحداث قوانين تتلاءم والتحديات التي يفرضها الفضاء السيبراني.
- 3 - استخدام انظمة امن المعلوماتية، والتقييد بالسياسات الحمائية الموضوعية من قسم امن المعلومات في المؤسسات الرسمية والخاصة.
- 4 - تطوير البنية التحتية الرقمية للادارات الرسمية، وتفعيل التعاون بين الوزارات المختصة، والاجهزة الامنية، ومع القطاع الخاص، لتعزيز الحماية السيبرانية.
- 5 - ضرورة تقديم الدولة الدعم وتخصيص ميزانية مالية لتمويل البحوث العلمية في هذا المجال.
- 6 - ترشيد الاعلام الالكتروني، وتعزيز الرقابة الذاتية عند الاعلاميين، وعدم تفضيل السبق الصحفي على الحس الوطني.
- 7 - حض المواطنين على ابلاغ الاجهزة الامنية المختصة عند تلقيهم اي تواصل يثير الشبهات.
- 8 - ادراج مخاطر الفضاء السيبراني في مناهج الجامعات الاكاديمية، والكليات العسكرية، ومعاهد التدريب الامنية، واستحداث اختصاصات في هذا المجال.
- 9 - اهمية تنظيم ورش عمل متخصصة على المستوى الوطني لبناء القدرات البشرية.
- 10 - اطلاق حملات توعية اعلامية لتنبه المواطنين من مخاطر استخدام الفضاء السيبراني، وضرورة حماية بياناتهم الشخصية لعدم خرقها من العدو الاسرائيلي".